محضر الجلسة رقم 517

التاريخ: الثلاثاء 6 ذو القعدة 1427 (28 نونبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: 20 دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة و40 دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 21.06 يتمم الظهير رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الجامعات.

****

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

ننتقل إلى هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 21.06 يتمم الظهير رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الجامعات..الكلمة للحكومة لتقديم المشروع..ما كاينش الحكومة.. نقطة نظام للسيد المستشار.

السيد المستشار:

من الأفضل أن تقف الجلسة العامة عاد تبتدئ الجلسة الأخرى..

السيد رئيس الجلسة:

ختمنا الجلسة الدستورية، هذه الجلسة ثانية للدراسة والتصويت على النص الذي هو أمامنا. إذن نعطي الكلمة للسيد المقرر..إذن نفتح باب المناقشة، الكلمة للأغلبية والمعارضة والنقابات.. إذن الكلمة لمستشار باسم الأغلبية.. قبل السيد المستشار السيد الوزير طلب الكلمة.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس، يبدو لي أن البرمجة الأولى للجلسة كانت مبرمجة على الساعة السادسة، فلذلك السيد الوزير المعني بهذا النص القانوني من دون شك سيلتحق بالقاعة على الساعة السادسة، فأعتقد أنه إذا كان بالإمكان أن ننتظر بعض الشيء، لأن لا يمكن أن تتم المناقشة بدون حضور الوزير، اللهم إذا اعتبرتم أنكم يمكن لكم..

السيد رئيس الجلسة:

جرت العادة أنه صوتنا على المشاريع بدون تقديم من الحكومة، إذن نستمر في العملية. الكلمة للسيد المستشار باسم الأغلبية..إذن الكلمة للقاعة..هل نرفع الجلسة؟ الحكومة حاضرة.. السي الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

أنا أعتبر أنه جلسة الأسئلة الشفوية تنتهي في السادسة، وتوقيتها معروف، أنه ننتظر السادسة حتى يجي الوزير وهاذ الشي اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

نبقاو هنا؟ السي عبد الحق التازي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

الأخ الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

أعتقد أن المجلس الآن في شغل، وخاصة عندنا لجنة المالية، وقضية الميزانية، ومتفقين على أنه مباشرة بعد رفع الجلسة سنلتحق بلجنة المالية، والأخ وزير المالية ينتظرنا، الحكومة موجودة، الموضوع كله عارفينو، هذه مسألة ديال خلق جامعة في تادلة أزيلال، ما كاينش شي حاجة خارقة للعادة، ولذلك أحسن نربح شيئا من الوقت، ما كاين لاش نبقاو ننتظر ربع ساعة، بينما نحن مسؤولين على العمل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير الاتصال هو الذي ينوب عن وزير العلاقة مع البرلمان، إذن له الصلاحية..الكلمة للسيد المستشار ممثل الأغلبية. السي بنيس.

المستشار السيد أحمد بنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني باسم فرق الأغلبية أن أتدخل في مشروع القانون رقم 21.06 الذي يتمم الظهير الشريف رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الجامعات.

هذا المشروع الذي جاء لتكريس سياسة اللامركزية في مجال التربية والتكوين، والمساهمة في البحث العلمي والإشعاع الثقافي والحضاري، والاستجابة لحاجيات تنمية المجتمع وتقريب الجامعة من المواطن، في ضوء الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وتحديات العولمة وحتميات اقتصاد السوق، والتحولات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم.

لقد لعبت الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ببلادنا منذ الاستقلال دورا رائدا وطلائعيا في تطوير الإدارة وإعداد الأطر اللازمة والكفاءات الضرورية والمساهمة في التنمية وإشراك المحيط الاقتصادي والاجتماعي فيها بشكل عام. فمجال الجامعة لم يعد مقتصرا على نقل المعارف وتلقينها بل أصبح فضاء واسعا للمعرفة وتنمية القدرات والمهارات ومحركا لتنمية المجتمع، بحيث أصبح على عاتق جامعاتنا إضافة إلى التكوين تأهيل الثروة البشرية التي تعتبر المحرك الأساسي والحاسم في عملية التنمية المنشودة والانفتاح على العالم والاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي.

إن المعطيات والإكراهات التي تعيشها جامعة القاضي عياض بمراكش من جهة، وحاجيات جهة تادلة - أزيلال من جهة أخرى أمران يفرضان توجها واستراتيجية جديدة تتجلى في إحداث جامعة بجهة تادلة أزيلال وبالضبط ببني ملال والتي تفضل مولانا صاحب الجلالة نصره الله بإعطائها اسم جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال. وهذا ما ترجمه حضور الجامعة بهذه المنطقة.

هذا الحدث الذي سيساهم مساهمة فعالة ليس في تنمية الجهة فحسب بل حتى في مجال التربية والتكوين بصفة عامة، وتلبية انتظارات المحيط الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجهة وساكنتها، كما أنه سيكون رافعة قوية في الرفع من مستوى البحث العلمي وجعله في خدمة المؤهلات والمعطيات الاقتصادية والسياحية والفلاحية بجهة تادلة أزيلال، إضافة إلى كونه سيخفف العبء على كل من الطلبة وأولياء هذه الفئة التي تعرف تزايدا مضطردا سنة بعد أخرى.

وعملا بمبدإ ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التي يعرفها المجال المعرفي، وخلف كل هذه الأسباب تكمن أهمية خلق هذه النواة الجامعية، التي ستمكن لا محالة الطاقات البشرية من إبراز وجودها على المستوى العلمي والذي سيكون له امتداد وطني بالموازاة مع ما تمثله الجامعة من امتداد داخل المجتمع، خصوصا إذا استحضرنا العدد الهائل للمهندسين والأطر الذي ساهمت جامعاتنا في تكوينه والذي يعتبر أداة فعالة في تحسين أداء البحث العلمي في بلادنا خدمة للمؤهلات والمعطيات الاقتصادية الطبيعية المتوفرة بهذه الجهة.

والملاحظة التي نريد أن نؤكد عليها هو أن التعبئة الشاملة للمجتمع وانخراط كل الفعاليات السياسية والمدنية لإنجاح مثل هذه المشاريع التي نعتبرها مبادرة إصلاحية كبرى نعلق عليها أملا كبيرا في التكوين و تطوير المحيط الاقتصادي والانفتاح على المقاولات وتعزيز مبدأ الجهوية واللامركزية بالمعنى الحقيقي.

ونحن والمغاربة كلهم معنا لا ينكر أحد مجهودات الجامعة في كل الميادين، ولا ننسى العدد الهائل الذي أنتجته الجامعة من أساتذة في شتى الميادين ومن باحثين في شتى الميادين ومن أطباء في جميع الاختصاصات ومهندسين ومن علماء وكتاب إلى غير ذلك من عباقرة مغاربة.

ولهذا خلق هذه الجامعة وجامعات أخرى أمر ضروري من شأن هذه الجامعات أن تزيد في تكوين هذه الأدمغة وفي تعزيز الرأسمال العلمي المغربي.

لهذا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع داخل الأغلبية، وضمائرنا مرتاحة، ونطلب المزيد من هذه الإبداعات الشريفة لنشر العلم والمعرفة في جميع أنحاء المملكة المغربية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين عن فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع قانون رقم 21.06 يتمم الظهير رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (16أكتوبر 1975)المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الجامعات.

السيد الرئيس،

لعل إحداث جامعة السلطان مولاي سليمان بجهة تادلة أزيلال، ينخرط في اتجاه التخفيف من الضغط على جامعة القاضي عياض بمراكش، والتي لم تعد قادرة على التدبير المعقلن للعدد الكبير من الطلبة الوافدين عليها. كما يمكن كذلك أن ندرجه في سياق لامركزية الجامعة المغربية كمبدأ من مبادئ تساوي ودمقرطة الفرص في الولوج إلى التعليم العالي.

ونحن إذ نثمن هذه المبادرة، نرى بالمقابل أنه لا يكفي إحداث المؤسسات وإقامة البنايات بقدر ما يتطلب الأمر وضع اليد على مكامن الخلل وبؤر الضعف التي تشكو منها الجامعة المغربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن تقييم المنظومة التربوية وعلى وجه الخصوص الإصلاح الجامعي، يحتاج في نظرنا إلى أكثر من لقاء وأكثر من اجتماع، بل قد يحتاج في الحقيقة إلى لجنة تقصي الحقائق لفك الغموض الذي يكتنف مصير الإصلاح في ضوء المشاكل البيداغوجية ذات الصلة بنظام التقويم، ومعايير الولوج بين الأسلاك، وإلى غير ذلك من أمور تحتاج إلى توضيح.

السيد الرئيس،

ونحن على مشارف المحطة الأخيرة من عشرية التربية والتكوين، لابد أن نتساءل:

– أين وصلت المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي ومؤسساته وجعله في خدمة المؤهلات والمعطيات الاقتصادية والسياحية والفلاحية؟

– هل فعلا ارتقينا بمنظومتنا التعليمية عموما والجامعية خصوصا إلى مستوى الجودة والفعالية والتنافسية؟.

– أين نحن من تلبية انتظارات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بل أين نحن من التناغم والانسجام مع احتياجات سوق الشغل والمتطلبات الاقتصادية المتجددة من حيث الكفاءات المهنية؟

هذه الأسئلة السيد الرئيس، لا نطرحها قصد الإجابة عنها، لأنه وببساطة محيط هذه الجلسة ليس محيطها، بقدر ما نريد أن نسلط الأضواء على المشاكل التي يعاني منها الإصلاح الجامعي، وبالتالي التي تطرح أكثر من استفهام عن مدى جدية الأحلام الوردية التي جيء بها من خلال الميثاق.

فستكون لنا فرصة لبسط كل هذا من خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وإلى ذلك الحين، نتمنى خالصين أن تكونوا، السيد الوزير، هيأتم لنا حصيلة تقييمية، شفافة وخالية من الحسابات السياسية للإصلاح الجامعي، لأن هذا الموضوع موضوع مصيري لكل الوطن، ولا يحتمل تغليب المصالح والحسابات عليه.

وختاما، كنا دائما مع دمقرطة الولوج إلى التعليم بكل أنواعه، وخاصة الجامعي منه ولأجل ذلك فإننا نرى، أنه على الأقل ماديا، المشروع الحالي يتماشى مع هذا التوجه العام، لأجل ذلك سنصوت لصالح المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسادة المستشارين ممثلي النقابات إذا كان هناك تدخل؟.. إذن نمر إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت، الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 21.06 يتمم الظهير الشريف رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الجامعات.

شكرا، ورفعت الجلسة.

محمد ليتنا العلمي الادريسي